compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 11:00 (القاهرة) 5 فبراير 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج تتسارع بشكل قوي

النتائج الأساسية:

- تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج يسجل ارتفاعًا قياسيًا
- هبوط مستويات التوظيف
- استمرار تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة

تراجع كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري للشهر الرابع على التوالي خلال شهر يناير، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مما كان عليه الوضع في شهر ديسمبر. في الوقت ذاته، شهدت أسعار مستلزمات الإنتاج ارتفاعًا قوياً، وجاء معدل التضخم هو المعدل الأقوى منذ بداية جمع البيانات في شهر أبريل 2011. وقد تراجعت أعداد القوى العاملة وذلك للشهر التاسع على التوالي.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

استمر التدهور في الأوضاع التشغيلية العامة في بداية عام 2013، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) 45.0 نقطة في شهر يناير، بزيادة عن 37.1 نقطة في شهر ديسمبر. وقد أظهرت الدراسة الأخيرة للشهر الرابع على التوالي تراجعاً وأشارت إلى تدهور آخر في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص المصري.

أظهرت بيانات شهر يناير مزيداً من التراجع في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. وكان هذا هو الشهر الرابع على التوالي من التراجع، إلا أن معدل التراجع ظل أقل بشكل واضح مما كان عليه الوضع في فترة الدراسة السابقة.

وواصل حجم الأعمال الجديدة الواردة في التراجع خلال شهر يناير. وقد ربط أعضاء اللجنة هذا التطور إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

وقد شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج مزيداً من التراجع خلال شهر يناير، مدفوعة بأسعار الصرف غير المواتية. وقد أشار حوالي 30% من أعضاء اللجنة إلى تراجع طلبات التصدير الجديدة. في الوقت ذاته، ظل مستوى الأعمال المعلقة بدون تغيير إلى حد كبير وازداد أداء الموردين سوءًا للشهر الثاني على التوالي.

كما شهدت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط تراجعاً خلال شهر يناير، وذلك بأقوى معدل لها على مدار تاريخ الدراسة. وطبقاً للأدلة المتوافرة، جاء التراجع مدفوعاً بتراجع الأعمال الجديدة ومحاولات ترشيد الإنفاق.

استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة، وتسارع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل حاد وسجل أعلى مستوى له في تاريخ الدراسة. في حين ظلت تكاليف التوظيف دون تغيير إلى حد كبير، شهدت أسعار الشراء زيادة قوية. وقد ذكرت الشركات بشكل عام ارتفاع سعر الدولار على أنه السبب الرئيسي لمعدل التضخم الأخير. وبالتزامن، شهد متوسط الأسعار التي تحددها الشركات الغير منتجة للنفط في مصر زيادة خلال شهر يناير، وذلك بأسرع معدل له على مدار 22 شهرًا منذ البدء في جمع البيانات.

وقد شهدت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط هبوطاً للشهر السادس على التوالي في شهر يناير. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن ذلك التراجع كان نتيجة تراجع الأعمال. وشهدت مستويات مخزون مستلزمات الإنتاج هبوطاً للمرة الأولى منذ شهر أبريل، ووصلت إلى أقوى معدل مكرر منذ شهر ديسمبر 2011.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)

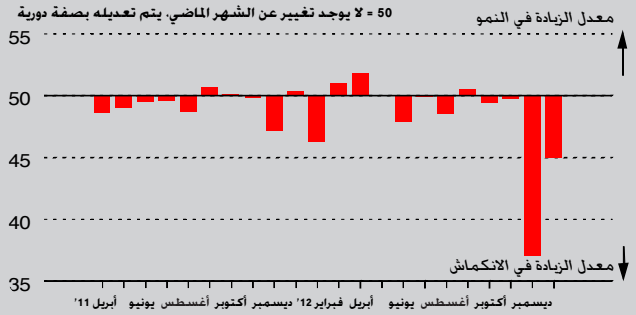

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit™

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

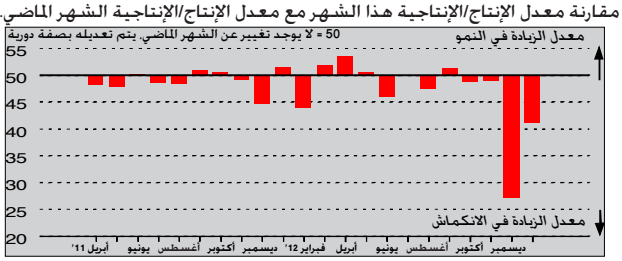

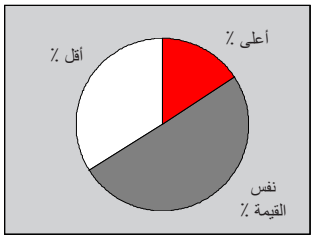

شهد الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط مزيداً من التراجع خلال شهر يناير. وقد ظهر هذا واضحاً من خلال قراءة مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً، حيث جاءت أقل من المستوى المحايد 50.0 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش. كما أظهرت القراءة الأخيرة تدهوراً للشهر الرابع على التوالي. وطبقاً للأدلة المتوافرة جاء التراجع مدفوعاً بتراجع الطلب وارتفاع سعر صرف الدولار.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

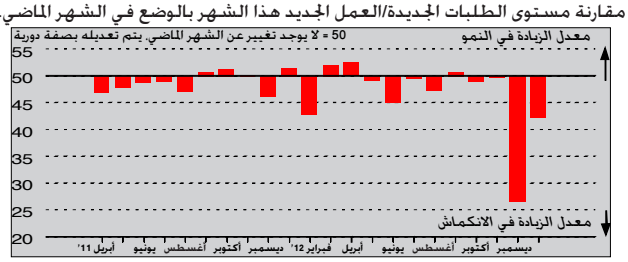

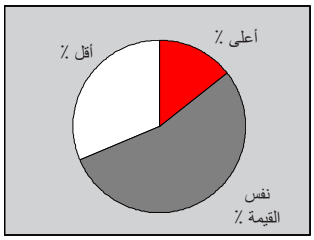

أظهرت بيانات شهر يناير تراجعاً في الطلبات الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط. حيث أبلغ قرابة ثلث المشاركين عن تراجع حجم الأعمال الجديدة الواردة. وقد ربط معظم أعضاء اللجنة هذا إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. وجاء معدل التراجع الإجمالي، بالرغم من ذلك، أبطأ كثيراً ما كان عليه في فترة الدراسة السابقة.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

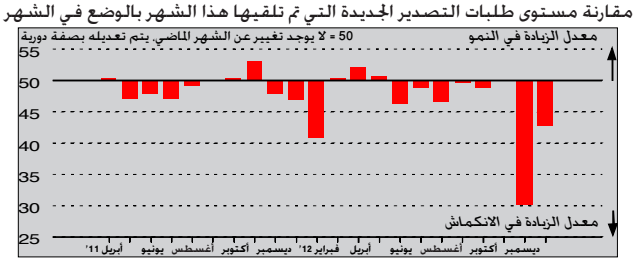

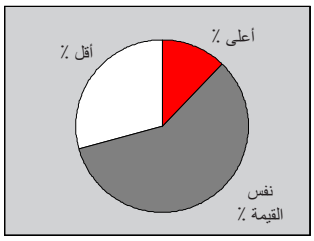

استمرت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج في التراجع لدى القطاع الخاص المصري خلال شهر يناير. حيث أبلغ حوالي 30% من أعضاء اللجنة عن وجود تراجع في طلبات التصدير الجديدة في حين سجل 12% فقط زيادة في الأعمال الجديدة القادمة من الخارج. ونظراً للإشارة إلى وجود تراجع، ربطت الشركات ذلك في جانب منه بسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية وارتفاع أسعار الصرف.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

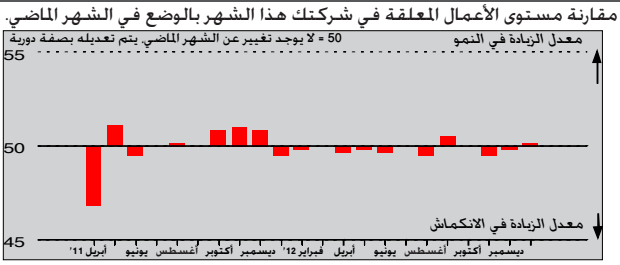

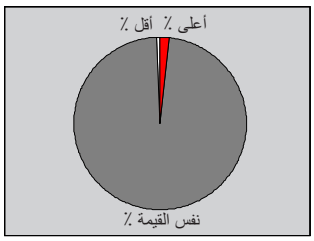

كما هو الوضع في معظم تاريخ الدراسة، ظل مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص المصري إلى حد كبير دون تغيير خلال شهر يناير، حيث سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دورياً حول المستوى المحايد 50.0 نقطة. أبلغ معظم المشاركين في الدراسة عن مستوى ثابت للأعمال المستلمة مقارنة بالوضع في شهر ديسمبر.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

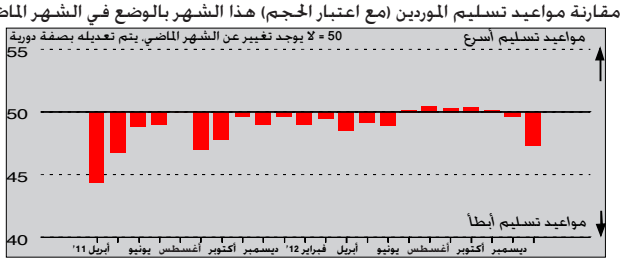

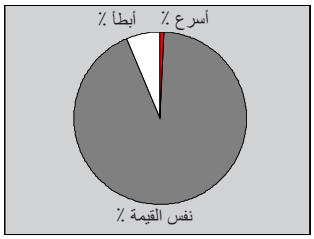

شهدت المهل الزمنية المستغرقة في التسليم لدى القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة للشهر الثاني على التوالي خلال شهر يناير. كان معدل تدهور أداء الموردين هو المعدل الأقوى منذ شهر سبتمبر 2011. أشار أكثر من 6% من أعضاء اللجنة إلى زيادة في متوسط المهل الزمنية، مع إشارة أقل من 1% إلى وجود قصر في المهل الزمنية. وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن ذلك التراجع جاء مدفوعًا بزيادة الأسعار.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

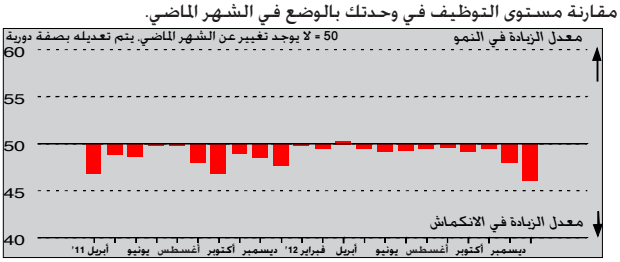

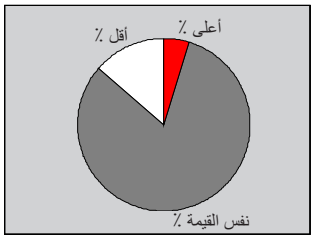

شهدت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعاً خلال شهر يناير. وكان معدل فقد الوظائف هو المعدل الأقوى في تاريخ الدراسة إلى الآن. حيث سجل 14% تقريبًا من أعضاء اللجنة تراجعاً في مستويات التوظيف. وكان تراجع الأعمال ومحاولات ترشيد الإنفاق عبر تقليل أعداد العاملين من بين الأسباب الرئيسية لتراجع التوظيف.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

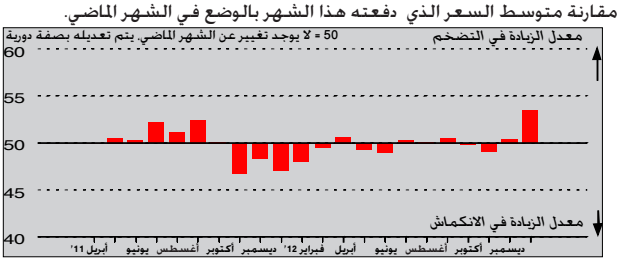

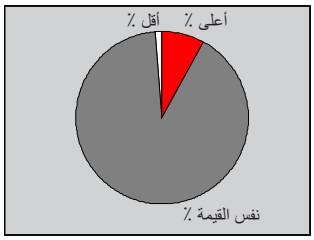

أظهرت بيانات شهر يناير زيادة أخرى في أسعار الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. تسارع معدل تضخم أسعار الإنتاج حيث كان هو الأعلى منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011. تمت الإشارة إلى زيادة أسعار المواد الخام على أنها السبب الرئيسي خلف الزيادة الأخيرة في الأسعار.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

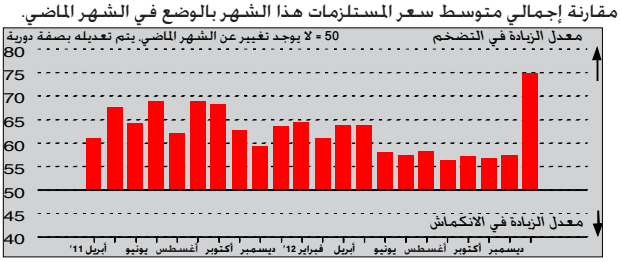

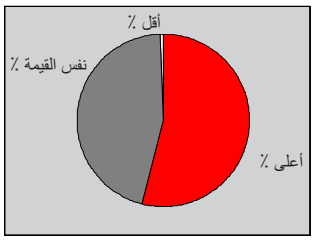

استمر متوسط إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص الغير عاملة بالنفط في الزيادة خلال شهر يناير. حيث تسارع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل قوي وسجل أعلى مستوى له على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 22 شهراً. وقد أبلغ أكثر من نصف المشاركين عن زيادة إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، التي جاءت مدفوعة بشكل أساسي بزيادة أسعار الشراء.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

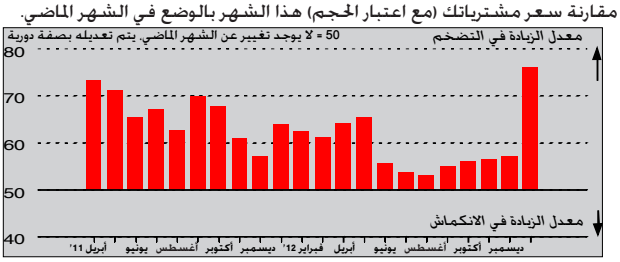

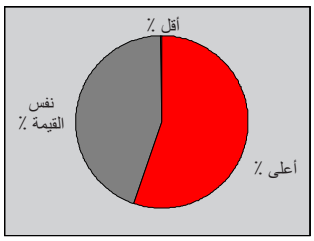

شهد متوسط أسعار الشراء زيادة قوية خلال شهر يناير. حيث سجل مؤشر أسعار الشراء الذي يتم تعديله بشكل دوري أعلى بكثير من المستوى المحايد 50.0 نقطة. كان معدل تضخم الأسعار المسجل هو الأعلى في تاريخ الدراسة حتى الآن. وأشار أكثر من 55% من المشاركين إلى ارتفاع أسعار الشراء وربطوا ذلك بشكل عام بالزيادة الأخيرة في سعر الدولار.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

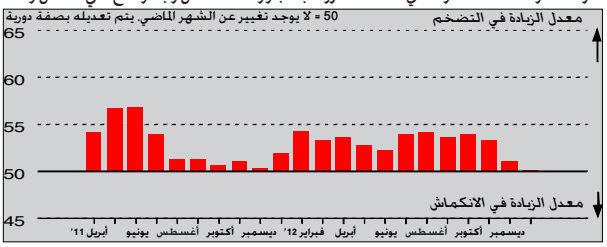

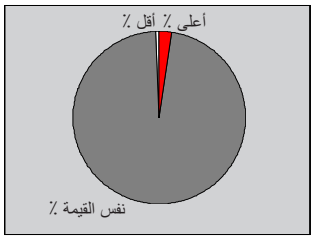

ظل متوسط التكاليف التي يتم دفعها للرواتب دون تغيير بشكل كبير لدى القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط خلال شهر يناير. كما شهد معدل تضخم الأجور تراجعاً حيث سجل أدنى مستوى له منذ بدء الدراسة. وقد أبلغ حوالي 2% فقط من أعضاء اللجنة عن زيادة متوسط التكاليف المدفوعة للرواتب، في حين أبلغ 1% عن تراجعها.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

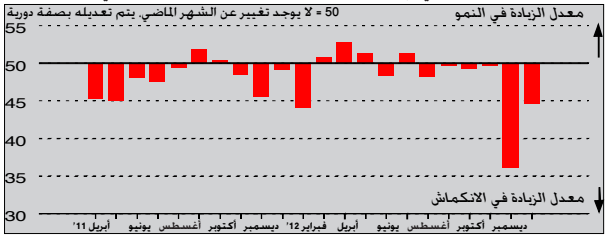

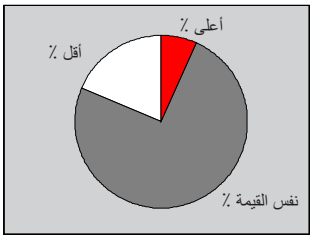

أظهرت بيانات شهر يناير مزيداً من التراجع في المشتريات لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. حيث شهدت أنشطة الشراء تراجعاً للشهر السادس على التوالي. ولكن بمعدل أبطأ مما كان عليه في فترة الدراسة السابقة. وقد أبلغ خمس المشاركين تقريباً عن تراجع كميات المشتريات من مستلزمات الإنتاج. وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن التراجع الأخير جاء مدفوعاً بتراجع الأعمال.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

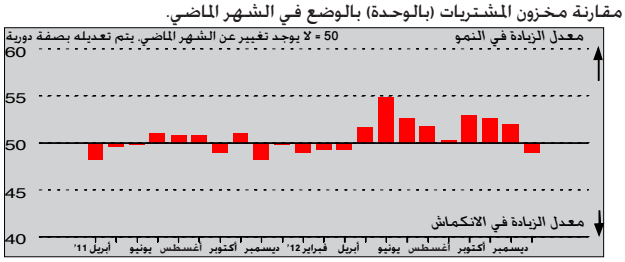

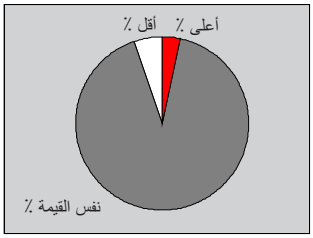

شهد مخزون المشتريات تراجعاً لدى شركات القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط خلال شهر يناير. وكان هذا هو التراجع الأول في مخزون مستلزمات الإنتاج منذ شهر أبريل والأقوى مكرر منذ شهر ديسمبر 2011. كان تراجع الاستهلاك أحد الأسباب التي تم ذكرها من قبل الشركات التي أبلغت عن تراجع مستويات المخزون.

مؤشرات PMI™ الدولية

المؤشر المركب للسوق الصينية

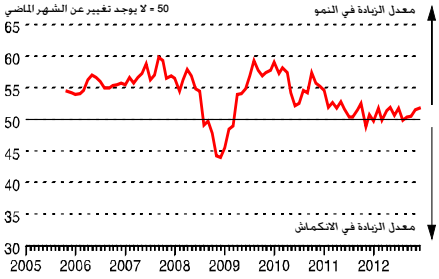

المصدر: Markit، HSBC.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

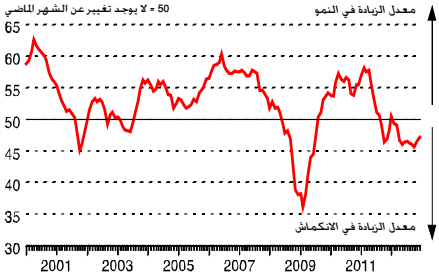

المصدر: Markit.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

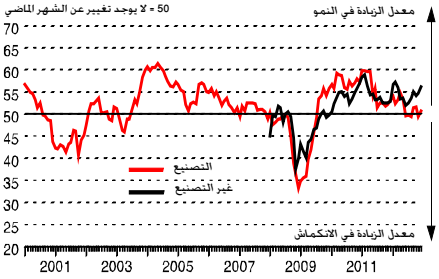

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMI™ المركب (الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات) توسعاً معتدلاً في نشاط الأعمال خلال شهر ديسمبر. وبهذا يكون الإنتاج قد شهد زيادة للشهر الرابع على التوالي. علاوة على ذلك، تسارع معدل النمو تسارعاً طفيفاً عما كان عليه في شهر نوفمبر ووصل إلى أسرع معدل له في السلسلة الحالية. صعد مؤشر الإنتاج المركب لمجموعة HSBC من 51.6 نقطة في شهر نوفمبر إلى 51.8 نقطة في ديسمبر.

شهد الانكماش في منطقة اليورو مزيداً من التراجع في نهاية 2012، حيث تباطأت معدلات التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة. جاء مؤشر الإنتاج المركب لمؤشر مدراء المشتريات *PMI®* لشركة Markit في منطقة اليورو أدنى من المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر الحادي عشر على التوالي. بعد أن سجل أعلى مستوى له في تسعة أشهر خلال شهر ديسمبر 47.2 نقطة.

بعد تدهور شركات قطاع الصناعات في الولايات المتحدة خلال شهر نوفمبر، أظهر مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تحسناً خلال شهر ديسمبر حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) 50.7 نقطة مسجلاً ارتفاع عن 49.5 نقطة في الشهر السابق. أبلغت الشركات غير الصناعية في الولايات المتحدة عن مزيد من التحسن في الأوضاع التشغيلية، حيث سجل مؤشر القطاع غير الصناعي NMI أعلى قراءة له في 10 أشهر وهي 56.1 نقطة في شهر ديسمبر، مرتفعاً بذلك عن قراءة شهر نوفمبر التي كانت 54.7 نقطة.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات. ومؤشر «الانتشار»، وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و (*PMI™*) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

 All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited